

تقرير حول:

التداعيات الاقتصادية للثورات العربية

المحتويات

مقدمة:

أولاً: لمحة سريعة حول الأسباب الاقتصادية للثورات العربية.

ثانياً: الآثار الاقتصادية للثورات العربية على الدول التي تشهد الثورات.

أ – الآثار على الأداء الاقتصادي.

ب – الآثار على أسواق المال.

ج – الآثار على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

د – الآثار على أسعار الصرف.

ثانياً: آثار الثورات العربية على الاقتصاد العالمي.

ثالثاً: آثار الثورات العربية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.

رابعاً: آثار الثورات العربية على الاقتصاد السعودي.

أ – الآثار التي لحقت بالمستثمرين السعوديين في أسواق الأسهم.

ب – الخسائر التي تعرضت لها الاستثمارات السعودية خارج أسواق الأسهم.

ج – خسائر الاستثمارات السعودية بسبب تعديل وإلغاء العقود.

خامساً: إطلالة على المستقبل.

المراجع.

التداعيات الاقتصادية للثورات العربية

مقدمة:

منذ بداية عام ٢٠١١م والعديد من الدول العربية تشهد اضطرابات سياسية شديدة، ناجمة عن مجموعة من المشاكل الاقتصادية والسياسية المترابطة، وفي مقدمة هذه المشاكل الاقتصادية البطالة وتدني مستويات الدخل والفقر وارتفاع أسعار السلع الغذائية. وقد بدأت هذه الأحداث تفرز العديد من الآثار والتداعيات الاقتصادية على اقتصادات دول المنطقة وعلى الاقتصاد العالمي، بل وبدأت تؤثر على سياسات المنظمات الاقتصادية الدولية المتخصصة، وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية.

ومن بين مداخل تأثير هذه الأحداث على اقتصادات المنطقة تباطؤ معدلات النمو الحالية والمتوقعة، وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتأثر أسعار الصرف، وتراجع حركة النقل والسياحة والسفر بين وإلى دول المنطقة. وبالإضافة للأضرار الاقتصادية المباشرة لهذه الأحداث هناك أضرار اقتصادية غير مباشرة على الاقتصادات العالمية والإقليمية والمحلية، وكلها أضرار ناتجة بالدرجة الأولى عن الآثار السلبية التي لحقت بمناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في المنطقة العربية، وما نتج عن هذه الأحداث من عدم استقرار في أسواق الأسهم، ومن ارتفاع لأسعار النفط، ناهيك عن دور هذه الأحداث في تغيير الوجهات الاستثمارية لرؤوس الأموال، والوجهات السياحية للسائحين في العالم. والأهم من ذلك كله أن هذه الأحداث وتداعياتها أثرت وستؤثر على أولويات السياسات الاقتصادية الوطنية لجميع دول المنطقة بما فيه الدول التي لم تصل لها هذه الاضطرابات، حيث لوحظ مبادرة معظم الدول بوضع قضايا اقتصادية معينة على قمة أولوياتها، بعد أن كانت تحتل مرتبة أقل أهمية في هذه الأولويات، وجاء ذلك بهدف إعادة الاستقرار إلى الدول التي اندلعت فيها هذه الأحداث أو لمنع انتقال عدوى هذه الاضطرابات في حالة الدول الأخرى.

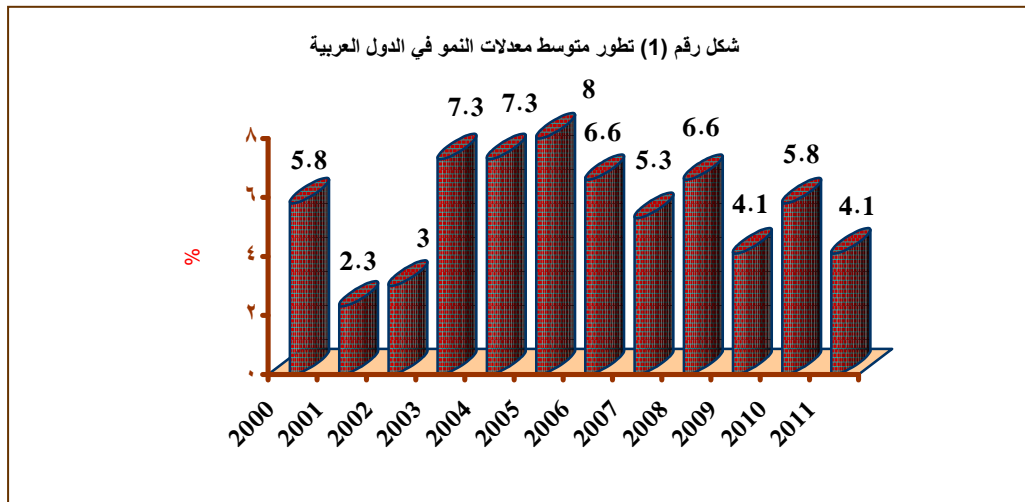
وللموضوعية قد يكون من السابق لأوانه الوقوف بشكل دقيق على حقيقة وتفاصيل الآثار الاقتصادية لهذه الأحداث، وذلك لعدة أسباب أهمها أن هذه الأحداث ما زالت مستمرة، وما زالت تتفاقم وتتمدد في دول المنطقة، ولا أحد يستطيع أن يتنبأ بمدى وحدود هذه الأحداث، ومتى ستنتهي، وما هي الدول التي ستجود منها في المنطقة، وكذلك لأن هذه الأحداث ستؤدي في الأجل الطويل إلى تغييرات جذرية وإستراتيجية في التوجهات السياسية والاقتصادية لكثير من دول المنطقة، وربما تؤدي إلى تغيير الفلسفات

الاقتصادية التي تتبناها بعض الدول في رسم سياساتها الاقتصادية، وفي بناء علاقاتها الاقتصادية مع الشركاء التجاريين. ومن ثم يمكن القول أن الآثار الاقتصادية للثورات العربية بمثابة الجملة التي لم تكتمل مفرداتها بعد، وبالتالي لا يمكن الوقوف بشكل واضح وقاطع على دلالاتها الاقتصادية في الوقت الراهن، وإنما يمكن الوقوف على مداخل تأثيراتها الاقتصادية على الاقتصاد العالمي وعلى اقتصادات دول المنطقة، كما يمكن استشراف المستقبل وبعض الدروس الاقتصادية المستفادة من هذه الثورات، وذلك في ضوء ما هو متاح من معلومات في هذا المجال، وهذا ما يحاول هذا التقرير القيام به.

أولاً: لمحة سريعة حول الأسباب الاقتصادية للثورات العربية:

بجانب الأسباب السياسية للثورات العربية، ليس من الصعب الوقوف على العديد من الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في اندلاع هذه الثورات، حيث يلاحظ اتفاق الدول العربية التي اندلعت فيها هذه الثورات في كثير من الظروف والمشاكل الاقتصادية، التي أثرت على جودة حياة الشعوب ودرجة رفاهيتها في هذه الدول. وفي مقدمة هذه الظروف حالة الإحباط التي أصيبت بها شعوب هذه البلدان بسبب ضعف نتائج برامج الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة، وتسببها في العديد من المشاكل في كثير من القطاعات الاقتصادية، وإخفاقها في الحد من معدلات الفقر، وتوفير فرص العمل. ويمكن رصد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤكد ذلك في الآتي.

١- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وشعور المواطن في هذه الدول بأن مستويات المعيشة لا تتحسن بل تتراجع، ولا تتواكب مع ما تعلنه الحكومات من أرقام في هذا المجال، بالإضافة إلى عدم عدالة توزيع عوائد التنمية في هذه الدول بين الفئات المختلفة. والشكل رقم (١) يوضح تطور متوسط معدل النمو في الدول العربية بصفة عامة.



٢- ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وضعف نتائج برامج التشغيل في معظم هذه الدول، وهو ما جعل عدد كبير من الشباب في هذه الدول ييأس من سوق العمل، وتشير الأرقام إلى أن متوسط معدل البطالة في الدول العربية وصل لحوالي ٨% (يتراوح هذا المعدل بين ٥٠% في جيبوتي وحوالي ٠,٤% في الكويت)، وهو أعلى معدل عالمي، وقد بلغ العدد المطلق للعاطلين عن العمل في الدول العربية حوالي ١٤ مليون نسمة.

٣- تزداد معدلات الفقر، وسقوط النسبة الأكبر من السكان تحت خط الفقر في العديد من الدول العربية، حيث بلغ معدل الفقر في فلسطين والصومال وموريتانيا والأردن واليمن والسودان حوالي ٤٠%، وتجاوز ٢١% في مصر، وتجاوز ١٠% في سوريا والعراق وتونس والجزائر.

٤- تراجع جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في كثير من الدول العربية، مثل التعليم والصحة والمواصلات، وهو الأمر الذي كان له انعكاساته على جودة الحياة، وعلى طريقة فهم المواطنين للقضايا الوطنية، ويكفي هنا الإشارة إلى تفاقم معدلات الأمية في الدول العربية، والتي تجاوزت ٥٩% في العراق، وحوالي ٣٣,٦% في مصر، وحوالي ١٥,٥% في سوريا، وحوالي ١٣,٢% في ليبيا، وحوالي ١٩,٤% في تونس، وحوالي ٤١,١% في اليمن.

٥- ارتفاع معدلات التضخم ومعاناة الشعوب من ارتفاع الأسعار ونقص وسوء التغذية، وذلك في ظل الارتفاع غير المسبوق لأسعار السلع الغذائية، وكذلك في ظل فشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقراً، حيث تشير دراسات البنك الدولي إلى أن ٣٤% فقط من مبالغ الدعم الهائلة المقدمة في الدول التي شهدت الاضطرابات تذهب للفئات الفقيرة وأن ٦٦% من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم.

ثانياً: الآثار الاقتصادية للثورات العربية على الدول التي تشهد الثورات:

أثرت الثورات العربية على اقتصادات الدول التي شهدت هذه الثورات بشكل واضح وشامل لكل القطاعات والفئات، وهو ما انعكس بشكل واضح على الأداء الاقتصادي بشكل كبير، ويمكن توضيح مداخل ومجالات تأثر الاقتصادات العربية التي شهدت الثورات فيما يلي:

أ. الآثار على الأداء الاقتصادي:

لقد أثرت الأحداث التي تشهدها دول المنطقة (تونس – مصر – ليبيا – اليمن – الأردن – البحرين – لبنان – سوريا) على جميع مكونات بيئة الأعمال بها (المكونات السياسية، المكونات الاقتصادية، المكونات الاجتماعية، المكونات المؤسسية)، وهذا أثر بدوره على نشاط كافة القطاعات الاقتصادية. وقد كان هذا التأثير أكثر وضوحاً في القطاعات الأكثر ارتباطاً بالخارج مثل قطاعات البترول، والسياحة والسفر، والنقل، والتحويلات، والتجارة الخارجية، وأمتد التأثير أيضاً ليطول أسعار الصرف للعملة الوطنية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في هذه الدول، ولينعكس ذلك كله بوضوح على الأسعار المحلية لجميع السلع والخدمات وفي مقدمتها أسعار المواد الغذائية .

وقد أشارت تقارير أولية لبعض المؤسسات الدولية إلى ضخامة الخسائر التي منيت بها اقتصادات الدول التي شهدت هذه الأحداث، حيث حذر تقرير لمعهد التمويل الدولي من أن كل من مصر واليمن وسوريا وتونس والبحرين قد تشهد هزة اقتصادية عنيفة ستجسد في تراجع إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١١م بحوالي ٢,٣%، وأشار التقرير إلى أن مصر ستكون المسبب الأساسي في هذا التراجع، حيث أن اقتصادها الذي يمثل حوالي ٢١٨ مليار دولار سيتعرض لتراجع في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٢,٥%، كما أن الناتج المحلي الإجمالي السوري سيتراجع بحوالي ٣%، واليمن بحوالي ٣%، أما تونس فسيترجع الناتج المحلي الإجمالي لها بحوالي ١,٥%، في المقابل سيحقق اقتصاد البحرين نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٢,٩% فقط، وهو أقل معدل نمو يحققه منذ عقد التسعينات. وقد جاءت نتائج الربع الأول والثاني من عام ٢٠١١م لتؤكد هذه التحذيرات، حيث تراجع معدل النمو في مصر خلال الربع الثالث من السنة المالية (يناير – أبريل) ليصبح معدل نمو سالب لأول مرة منذ ١٠ سنوات، كما تراجع معدل النمو في تونس ليتراوح بين صفر %، ١% خلال الربع الأول من عام ٢٠١١م.

وعلى مستوى معدلات التضخم وارتفاع الأسعار في هذه الدول أشارت التقارير إلى ارتفاع قياسي في أسعار السلع والخدمات، وخاصة أسعار السلع الغذائية وأسعار خدمات النقل، ويتوقع تقرير معهد التمويل الدولي أن تشهد هذه الدول ارتفاعاً في الأسعار بصفة عامة يصل لحوالي ٥,٧% خلال عام ٢٠١١م، وسيدفع ذلك معدلات التضخم للارتفاع ليصل معدل التضخم في مصر إلى ١١,٥%، وفي اليمن لحوالي ١٥%، وفي سوريا

لحوالي ٨%. وفيما يلي تحليل أكثر تفصيلاً لأهم تأثير الثورات العربية على القطاعات الاقتصادية في الدول التي شهدت هذه الأحداث. والجدول رقم (١) يوضح معدلات النمو والتضخم في هذه الدول.

الجدول رقم (١)

معدلات النمو والتضخم في دول الثورات العربية

الدولة	معدل النمو %			معدل التضخم %		
	٢٠٠٩	٢٠١٠	*٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١٠	*٢٠١١
مصر	٤,٧	٥,١	١	١١,٧	١١,٦	١١,٨
تونس	٣,١	٣,٧	١,٣	٣,٥	٤,٤	٤
سوريا	٦	٣,٢	٣	٢,٨	٤,٤	٦
اليمن	٣,٩	٨	٣,٤	٣,٧	١٢,١	١٣
البحرين	٣,١	٤,١	٣,١	٢,٨	٢	٣

المصدر : صندوق النقد الدولي.

* متوقع.

ب - الآثار على أسواق المال:

لقد كانت البورصات في الدول التي شهدت الأحداث أول الأسواق تأثراً، حيث تكبدت خسائر فادحة، وأدت إلى إغلاق بعضها لفترة حتى تستقر الأوضاع، كما حدث في البورصة المصرية وبورصة البحرين، وتشير الأرقام إلى أن البورصة المصرية حققت خسائر بلغت حوالي ٧,٥%، كما حققت البورصة التونسية خسائر بلغت حوالي ٨,٨% خلال الربع الأول من عام ٢٠١١م بسبب هذه الأحداث.

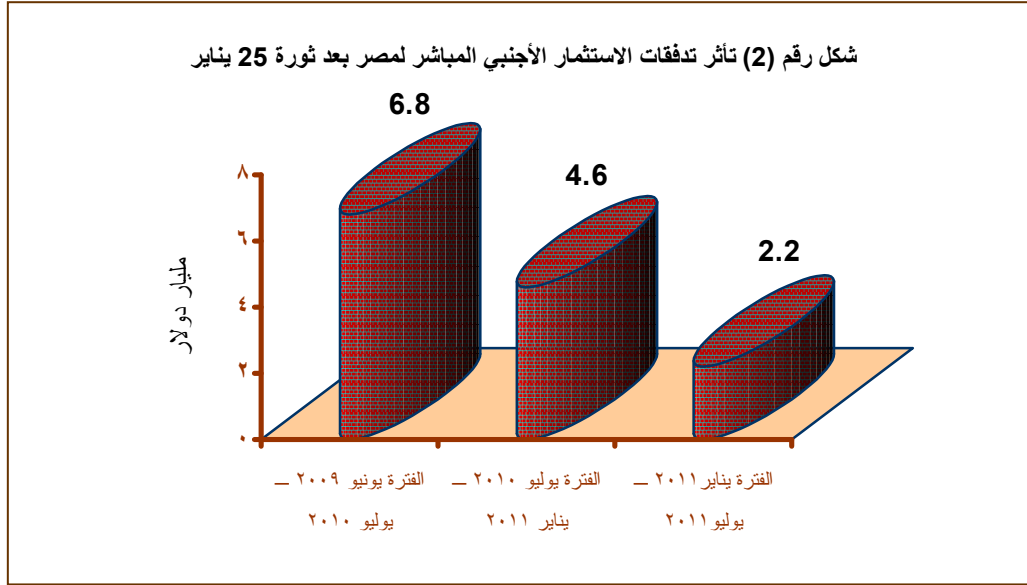
وبسبب استمرار حالة عدم الاستقرار ما زالت أسواق الأسهم في هذه الدول تشهد تذبذبات متواصلة ناجمة عن تراجع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، وسعيهم كلما ساءت الأحوال الأمنية على البيع الجماعي والخروج من السوق تفادياً لمزيد من الخسائر، وقد عزز من التذبذبات في أسواق الأسهم في هذه الدول الافتقار إلى سيولة جديدة في هذه الأسواق.

وتشير الأرقام إلى تحول الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية في مصر خلال الفترة يونيو ٢٠١٠ – يوليو ٢٠١١م إلى صافي تدفق للخارج بلغ حوالي ٢,٦ مليار دولار مقابل حوالي ٧,٩ مليار دولار تدفق للداخل خلال الفترة يونيو ٢٠٠٩م – يوليو

٢٠١٠م. وقد انتقل تأثير هذه الأحداث إلى جميع البورصات في المنطقة العربية، حيث حققت هذه البورصات بعض الخسائر، ولكنها سرعان ما تعافت من هذه الآثار، ولكن بقيت بعض الآثار في هذه الأسواق، خاصة ما يتعلق بصفقات الاندماج والاستحواذ التي تراجعت بشكل كبير، وكذلك تأجيل معظم الاكتتابات الجديدة التي كان مقرر طرحها بهذه الأسواق.

ج . الآثار على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

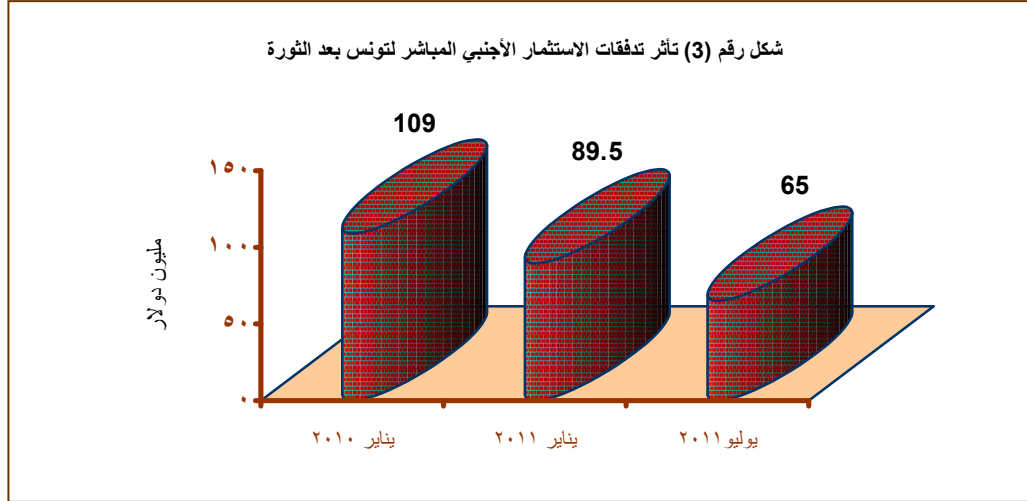
لقد أدت حالة عدم الاستقرار في الدول العربية التي شهدت الاضطرابات السياسية خلال عام ٢٠١١م إلى تخوف المستثمرين ومحاولتهم البحث عن وجهات استثمارية أكثر أمناً واستقراراً، وتشير المؤشرات إلى حدوث هروب واضح لرؤوس الأموال من المنطقة، كما توجد توقعات باستمرار تراجع نصيب دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط عموماً من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة القادمة. وفي هذا الصدد تشير بعض الأرقام إلى انسحاب استثمارات بحوالي ٨ مليارات دولار من مصر وحدها خلال النصف الأول من عام ٢٠١١م (تقديرات البنك المركزي المصري). وهو ما يوضحه الشكل رقم (٢).



كما توقع تقرير صادر عن معهد الشؤون المالية الدولية أن يتراجع حجم الاستثمار الأجنبي لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط عام ٢٠١١م من حوالي ٥٥,٧ مليار دولار إلى ٣٣,٤ مليار دولار، وذلك مع وجود حالة من التباين الواضح في تدفق الاستثمارات بين الدول العربية النفطية التي ستزيد فيها التدفقات بسبب ارتفاع أسعار النفط، والدول العربية الأخرى التي تشهد حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، والتي ستكون الخاسر الأكبر في هذا المجال خلال عام ٢٠١١م.

وقد تراجع الاستثمار الأجنبي في مصر خلال الربع الأول من عام ٢٠١١م بحوالي ٢٥%، وذلك بسبب إلغاء العديد من المشروعات الاستثمارية وهروب رؤوس الأموال للخارج، حيث أعلن البنك المركزي المصري خلال أبريل ٢٠١١م أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية التي خرجت من سوق سندات وأذون الخزانة المصرية خلال الفترة من ٣٠ يناير حتى ٣١ مارس ٢٠١١م بلغت حوالي ٧,٥ مليار دولار، وذلك مقابل حوالي ١٦ مليار دولار خرجت من مصر خلال الأزمة المالية العالمية.

أما في تونس فقد أظهرت البيانات الرسمية أن الاستثمارات الأجنبية تراجعت بحوالي ١٧,٩%، حيث بلغت هذه الاستثمارات حوالي ٨٩,٥ مليون دولار في يناير ٢٠١١م مقابل ١٥٩,٧ مليون دولار في نفس الشهر من العام الماضي، وهو ما يوضحه الشكل رقم (٣).



وقد شهدت البحرين أيضاً نزوحاً لرؤوس الأموال للخارج، وتم سحب ما يزيد عن ٢٠% من ودائع المواطنين في البنوك الخاصة خلال فترة قصيرة، وأن أغلب هذه الأموال توجهت إلى لندن عبر البنوك الإماراتية حتى لا يتم لفت الأنظار إليها. أما في اليمن فقد حدث تراجع حاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بعد أن تجاوزت خسائر الاقتصاد اليمني حوالي ١,٥ مليار دولار، وتعثر الحركة المصرفية في البنوك اليمنية بنسبة ٤٠%، وتفاقم عجز الموازنة ليصل لأكثر من ٤ مليارات دولار.

وقد أدت الأحداث في هذه الدول وما نتج عنها من تراجع في معدلات النمو وحجم النشاط الاقتصادي وتأثير واضح في مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال إلى تراجع التصنيفات السيادية لهذه الدول مقارنة بما كانت عليه قبل الأحداث، وهو ما ساهم مرة أخرى في تراجع ثقة المستثمرين في بيئة الاستثمار في هذه الدول.

الجدير بالذكر أن وكالات التصنيف الدولية قد خفضت التصنيفات الائتمانية والتصنيفات السيادية وتصنيفات الديون وتصنيفات السندات بالعملة الوطنية والأجنبية لجميع الدول التي شهدت الأحداث أو تأثرت بها، كما وضعت هذه الدول في وضع ترقب، بما يعني احتمال تخفيض هذه التصنيفات مرة أخرى، وذلك على حسب تطورات الأحداث بها، وقد أدى هذا التراجع في التصنيفات إلى التأثير السلبي على مناخ الاستثمار وتراجع ثقة المستثمرين والمقرضين في أسواق هذه الدول وأوضاعها الاقتصادية وجدارتها الائتمانية. والجدول رقم (٢) يوضح التغيرات التي طرأت على التصنيفات السيادية في الدول التي شهدت هذه الأحداث.

جدول رقم (٢)

التغيرات التي طرأت على التصنيفات السيادية في الدول التي شهدت اضطرابات سياسية

كابيتال إنتلجنس		فيتش إيبكا		موديز		ستاندرد أند بورز		الدولة / الوكالة / توقيت التصنيف
أواخر مارس ٢٠١١	أواخر ديسمبر ٢٠١٠	أواخر مارس ٢٠١١	منتصف ديسمبر ٢٠١٠	أواخر مارس ٢٠١١	منتصف ديسمبر ٢٠١٠م	أواخر مارس ٢٠١١	منتصف ديسمبر ٢٠١٠	
مستقر BBB	مستقر BBB	سلبي BBB-	مستقر BBB	سلبي BaaB	مستقر Baa2	مستقر BBB-	مستقر BBB	تونس
سلبي BB+	مستقر BBB-	سلبي BB	مستقر BB+	سلبي Ba3	مستقر Ba1	سلبي BB	مستقر BB+	مصر
--	--	سلبي BB	مستقر BB+	--	--	سلبي BB	مستقر A-	ليبيا
مستقر A	مستقر A	سلبي BBB-	مستقر A	مستقر A3	مستقر A3	سلبي BBB	مستقر A	البحرين
مستقر BB	مستقر BB	--	--	سلبي Ba2	مستقر Ba2	سلبي BB	مستقر BB	الأردن

كما تراجعت تنافسية هذه الاقتصادات، ففي مصر تراجعت تنافسية الاقتصاد المصري عام ٢٠١١م بحوالي ١٣ مرتبة للوراء، ليحتل الترتيب ٩٤ عالمياً مقابل الترتيب ٨١ في العام السابق، وتراجعت تنافسية الاقتصاد التونسي ٨ مراتب ليحتل الترتيب ٤٠ عالمياً عام ٢٠١١م مقابل الترتيب ٣٢ العام السابق.

وقد أدى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حدوث ضغوط متزايدة على موازين المدفوعات وعلى أسعار الصرف وأسواق الأسهم في هذه الدول، وجعل هذه الدول تحتاج إلى مساعدة خارجية من صندوق النقد والبنك الدوليين، كما في حالة مصر وتونس واليمن، أو إلى مساعدة دول شقيقة كما في حالة البحرين، وذلك لتخفيف هذه الضغوط، خاصة وأن تخفيض التصنيفات السيادية لهذه الدول أدى إلى الحد من فرص

وصولها لأسواق التمويل الدولية، ورفع تكلفة حصولها على القروض، وذلك بعض أن تم رفع تكلفة تأمين ديونها السيادية عقب هذه الأحداث.

في المقابل تشير التوقعات إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي سترتفع بشكل ملحوظ في العديد من الاقتصادات الناشئة مثل الصين والبرازيل، وأن هذه الدول ستحصل على حوالي ١٠٧١ مليار دولار في عام ٢٠١١م مقابل ٩٩٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠م، أي بزيادة قدرها حوالي ٨١ مليار دولار عن عام ٢٠١٠م، ومن الوارد أن تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار إلى الدول الناشئة خلال عام ٢٠١١م إلى قيام بعض هذه الدول باستخدام سياسات مالية ونقدية صارمة لمنع تأثير هذه التدفقات على الاستقرار المالي لديها وخاصة تأثيرها على أسعار صرف العملات (سياسة للتعقيم المالي).

ورغم هذه التوقعات المتشائمة بشأن تدفقات الاستثمار الأجنبي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فإن هناك توقعات ومؤشرات متفائلة تفيد بأن الثورات العربية عززت توجهات الاستثمارات بالمنطقة العربية، وأن التغييرات التي أحدثتها هذه الثورات قد تؤدي إلى مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي في الأجل الطويل وخاصة نحو الدول الأكثر استقراراً في المنطقة وفي مقدمتها دول منطقة الخليج .

ورغم الفلق الذي انتاب المستثمرين بسبب هذه الثورات فإن مؤسسة التمويل الدولية وهي الذراع التمويلي للبنك الدولي قد أعلنت في يونيو ٢٠١١م إنها ستزيد استثماراتها في المنطقة، وقد خصصت بالفعل حوالي ١,٥ مليار دولار للاستثمار في دول المنطقة خلال عام ٢٠١١م، وأعلنت أنها سترفع هذا المبلغ ليصل لحوالي ٢,٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٤م، وأنها ستركز استثماراتها في المنطقة على مشروعات تطوير التعليم، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومشروعات البنية الأساسية .

أيضاً تشير التوقعات إلى أن الثورات العربية سينتج عنها تحقيق مزيد من الشفافية وتراجع في معدلات الفساد، ومن ثم تراجع التكاليف والأعباء والعراقيل التي يواجهها المستثمرون الأجانب، ومن ثم ستزيد تدفقات استثماراتهم للمنطقة، كما سيشجع ذلك الاستثمارات المهاجرة من المنطقة على إعادة التوطن في اقتصادات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك للاستفادة من الفرص الاستثمارية الجديدة التي ستوفر في دول المنطقة عند عودة الاستقرار، ومنها الاستثمارات في القطاعات التي ستتخلى عنها الحكومات من أجل رفع الكفاءة الاقتصادية والقضاء على الاحتكارات، حيث تشير

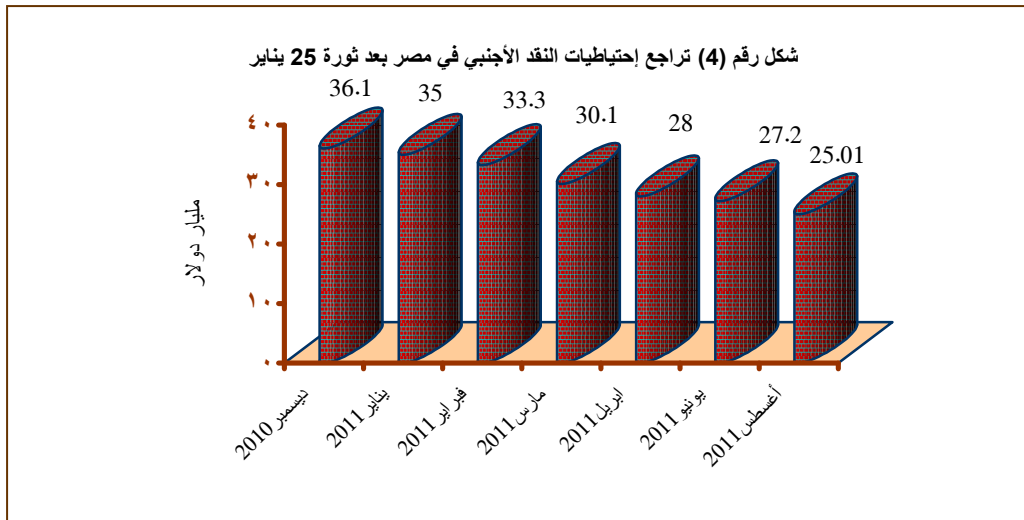
الأرقام إلى أن ملكية الحكومات في هذه القطاعات تصل لحوالي ٣٢٠ مليار دولار، تمتلكها الحكومات بشكل مباشر أو من خلال الصناديق السيادية .

د - الآثار على أسعار الصرف:

تأثرت أسواق الصرف في الدول التي شهدت الأحداث بشكل واضح، وذلك بسبب الضغوط على أسعار الصرف الناجمة عن تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها، ولجوء المستثمرين الأجانب في أسواق الأسهم للخروج السريع من هذه الأسواق تجنباً للخسائر (هروب الأموال الساخنة من أسواق الأسهم) .

ففي مصر تراجع قيمة الجنيه أمام العملات الرئيسية بشكل واضح بلغت نسبته حوالي ٢,٨% أمام الدولار الأمريكي، وحوالي ١٣,٤% أمام اليورو الأوروبي، وذلك خلال الفترة ٥ ديسمبر ٢٠١٠م – ٢ يونيو ٢٠١١م، وقد اضطرت البنك المركزي المصري للتدخل في سوق الصرف من خلال استخدام جزء من احتياطي النقد الأجنبي، وهو ما أدى إلى تراجع هذا الاحتياطي من حوالي ٣٦ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٠م إلى حوالي ٢٥,٠١ مليار دولار في أغسطس ٢٠١١م، وذلك للسيطرة على تراجع قيمة الجنية، ومواجهة نقص النقد الأجنبي في الأسواق بعد تراجع حصيلته مصر منها في ظل تراجع تحويلات المصريين في الخارج، وتراجع السياحة بشكل كبير.

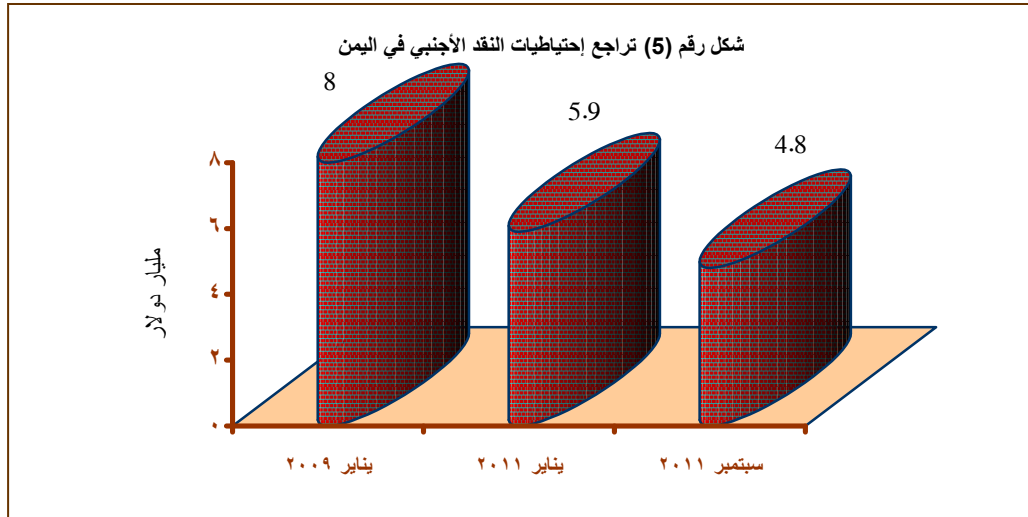
ورغم أن هناك نوع من الاستقرار في سعر صرف الجنيه أمام العملات الرئيسية منذ بداية يونيو ٢٠١١م إلا أن الأمر ما زال غير مؤكد، حيث ما زالت هناك ضغوط على أسواق الصرف بسبب عدم عودة حصيلته مصر من العملات الصعبة لما كانت عليه قبل الثورة، خاصة من تحويلات العمالة المصرية بالخارج ومن إيرادات السياحة، وهو ما يعني احتمال حدوث تراجع أكثر في قيمة الجنيه المصري. والشكل رقم (٤) يوضح التراجع في احتياطيات النقد الأجنبي في مصر عقب ثورة ٢٥ يناير.



أما في البحرين فقد هبطت قيمة الدينار لأدنى مستوى لها منذ سنوات، وذلك عقب إغلاق الحي التجاري وتراجع تصنيف البحرين السيادي، وهروب بعض رؤوس الأموال وسحب حوالي ٢٠% من الودائع في بعض المصارف الخاصة. ولكن هذا التأثير على سعر الصرف سرعان ما تراجعته حدة بسبب ربط البحرين عملتها بالدولار، وبسبب الدعم الذي تلقتته من دول مجلس التعاون الخليجي للتعامل مع الآثار السلبية الناجمة عن هذه الاضطرابات، وخاصة ما يتعلق بتأثر دورها كمركز مالي ووجهة للسياحة الخليجية.

وفي اليمن شهد سعر صرف الريال تراجعاً كبيراً مقابل الدولار وأصبح هناك انعدام تام تقريباً للعملة الأجنبية في السوق، وتوقفت منافذ البيع للدولار في البنوك وشركات الصرافة، وأصبحت هناك صعوبات في سحب أصحاب الودائع الدولارية أي مبالغ من ودائعهم في البنوك اليمنية، وبالتبعية زادت الضغوط على الاحتياطي اليمني من العملات الأجنبية، وهذا الاحتياطي كان قد شهد تآكل واضح وتراجع من ٨ مليارات دولار إلى ٥ مليارات دولار فقط خلال عامين بسبب تراجع صادرات النفط.

وهذه الأوضاع أوجدت سوقاً سوداء للعملة الأجنبية باليمن تتفاوت الأسعار فيها بشكل كبير عن الأسعار في المصارف وفي شركات الصرافة، وهو ما سيؤثر على استقرار قيمة العملة اليمنية بشكل كبير بل ويعرضها للانهايار خاصة لو استمرت الأوضاع الراهنة لفترة أطول، كما سيؤثر ذلك على قدرة اليمن على الاستيراد، حيث تشير الأرقام لتراجع الواردات في اليمن بحوالي ٨٠% خلال النصف الأول من عام ٢٠١١م، وهو ما سيؤدي إلى فقدان حوالي مليون شخص لوظائفهم، وتراجع حصيلة الدولة من الجمارك والضرائب بحوالي ١٣%. والشكل رقم (٥) يوضح تطور تآكل الاحتياطيات اليمنية من العملات الأجنبية.

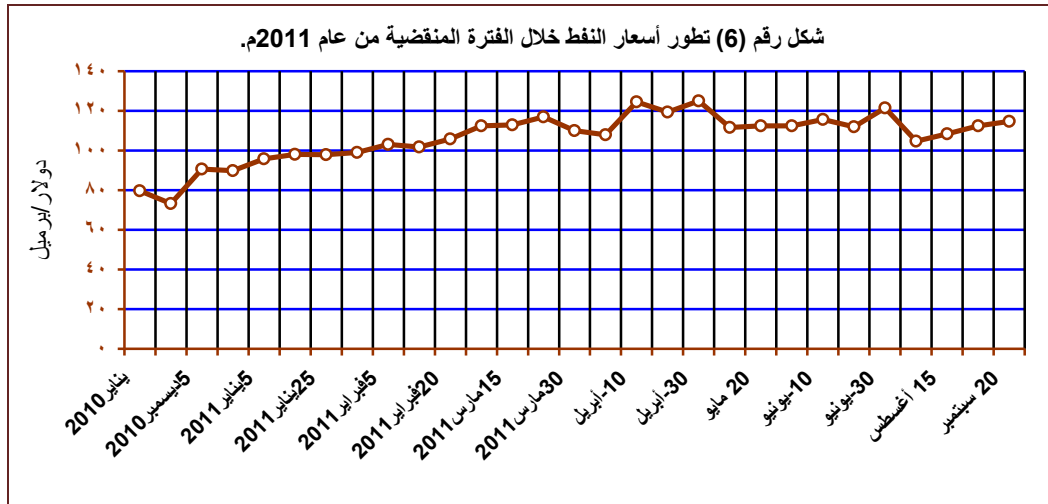


وفي سوريا فقدت الليرة حوالي ٨% من قيمتها أمام الدولار منذ منتصف مارس ٢٠١١م، وأصبح هناك حالة من الارتباك في سوق الصرف، وذلك بعد تضارب التصريحات الرسمية حول وقف سوريا للتعاملات بالدولار والاستعاضة عنه باليورو. الجدير بالذكر أن تراجع الصادرات السورية بنسبة ٤٥% خلال النصف الأول من عام ٢٠١١م بسبب الاضطرابات ألقى بمزيد من الضغوط على قيمة العملة الوطنية، ومن المرجح أن يزيد الأمر سوءاً في سوق الصرف السوري بعد العقوبات الاقتصادية التي فرضت على سوريا، وخاصة الحظر المفروض على النفط السوري.

ثانياً: آثار الثورات العربية على الاقتصاد العالمي:

لم تقتصر تداعيات الثورات العربية على اقتصادات الدول التي شهدت هذه الثورات، ولكن امتدت آثارها إلى الاقتصاد العالمي ككل، وذلك عبر عدة مداخل للتأثير، وأهمها ارتفاع أسعار النفط، ومقاومة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتغيير الوجهات الاستثمارية والسياحية في العالم.

وقد ذكر البنك الدولي أن تفاقم الوضع في الدول العربية التي تشهد هذه الثورات سيؤثر تأثيراً ملحوظاً على أداء الاقتصاد العالمي، وذلك بسبب تأثير هذه الأحداث المباشر على أسعار النفط، وذكر البنك أن ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير ولفترة طويلة بسبب أحداث الدول العربية سيؤدي إلى تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي بحوالي ٠,٣% عام ٢٠١١م وحوالي ١,٢% عام ٢٠١٢م. وكانت أسعار النفط قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً بعد اندلاع الثورة المصرية وامتداد الاضطرابات إلى ليبيا والبحرين. والشكل رقم (٦) يوضح تطور أسعار النفط خلال الفترة من ديسمبر ٢٠١٠م إلى سبتمبر ٢٠١١م.



وفي نفس السياق جاءت توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الاقتصاد العالمي متأثرة بأحداث الدول العربية، حيث توقع الصندوق في تقريره السنوي حول آفاق الاقتصاد العالمي أن يكون معدل النمو في الاقتصاد العالمي حوالي ٤,٤% عام ٢٠١١م وحوالي ٤,٥% عام ٢٠١٢م، ومؤكداً على أن هذا النمو سيكون في الأساس في الدول الصاعدة مثل الصين. ومن ثم فمن المتوقع أن يؤثر ارتفاع أسعار النفط على أداء الاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة مداخل هي:

١- تزايد الضغوط التضخمية في اقتصاد الأسواق الناشئة التي تعاني من زيادة النشاط الاقتصادي في الأساس، وسوف يعزز من تفاقم التضخم استمرار ارتفاع أسعار السلع الغذائية على المستوى العالمي.

٢- تأثر اقتصادات الدول النامية والمتقدمة المستوردة للنفط، حيث ستتضخم فاتورة وارداتها من الطاقة، وهو ما سيرفع أسعار المنتجات في هذه الدول، ويحد من قدرتها على التصدير، ومن ثم ستتراجع مستويات الدخل فيها وتتأخر في الخروج من حالة الركود التي خلفتها الأزمة المالية العالمية.

٣- تأثير ارتفاع أسعار النفط على الدخل المتاح للإنفاق الاستهلاكي في الدول المستوردة للنفط، ومن ثم تراجع حجم الطلب والإنفاق الاستثماري، وهو ما يصب في إحداث مزيد من الركود.

ومن ثم فإن تمدد حالة الاضطراب السياسي والثورات في الدول العربية ستحدث مزيداً من التأثيرات الاقتصادية والمالية القوية في الاقتصاد العالمي، وستزيد من احتمالات دخول الاقتصاد العالمي في حالة من الركود التضخمي، المتمثلة في تراجع معدلات النمو مع ارتفاع حاد في معدلات التضخم، وهو ما يعني انزلاق الاقتصاد العالمي لهوة جديدة تؤخر خروجه من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وربما يدخل الاقتصاد العالمي في أزمة اقتصادية بملامح جديدة، مدفوعة بعجز الولايات المتحدة والدول الأوروبية عن خدمة ديونها، وعدم معالجة العجز المتفاقم لديها في الموازنة العامة، وارتفاع أسعار النفط وأسعار السلع الغذائية، وتراجع قيمة الدولار.

الجدير بالذكر أن الثورات العربية بدأت تظهر نتائجها السلبية على الاقتصاد العالمي في بعض القطاعات مثل قطاع النقل والسياحة والسفر، خاصة وأن الدول التي تشهد هذه الأحداث تعد وجهات سياحية دولية معتبرة خاصة مصر وتونس والبحرين. وتشير

بيانات الاتحاد الدولي للنقل الجوي إلى تراجع الطلب على السفر بسبب أحداث الدول العربية، وهو ما أدى إلى تراجع نمو الطلب على السفر، وإلى خفض حركة النقل الدولية بحوالي ١% خلال شهر يناير ٢٠١١م على سبيل المثال ، وهذا التراجع زادت وتيرته خلال النصف الأول من عام ٢٠١١م.

ولم تحقق حركة النقل الجوي للمسافرين مستويات النمو المتوقعة خلال النصف الأول من عام ٢٠١١م، حيث نمت بحوالي ٦% فقط مقابل ٨,٤% في نفس الفترة من عام ٢٠١٠م، وكذلك أقتصر نمو الشحن الجوي على نسبة ٢,٣% مقابل ٨,٧% في نفس الفترة من عام ٢٠١٠م. وقد جاءت هذه التأثيرات على حركة النقل للركاب والشحن الجوي بسبب إلغاء كثير من حجوزات السفر للمنطقة وبسبب تأثر قطاع النقل بارتفاع أسعار النفط .

وعلى مستوى مناطق العالم بدأت تظهر الآثار الاقتصادية السلبية لهذه الأحداث، ففي الإتحاد الأوروبي ساهمت هذه الأحداث في تزايد الضغوط التضخمية في منطقة اليورو بسبب ارتفاع أسعار النفط، وهو ما يؤثر سلباً على معدل النمو، حيث تشير المعادلات إلى أن ارتفاع بنسبة ١٠% في أسعار النفط العالمية يمكن أن يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو بنسبة ٠,٢٥% بعد ثلاث سنوات، ويرفع معدل التضخم بنسبة ٠,٢% في السنة الأولى وحوالي ٠,٥% بعد ثلاث سنوات .

وفي ألمانيا حذرت مراكز الأبحاث من خطورة الثورات العربية على الاقتصاد الألماني، خاصة فيما يتعلق بالتعويضات التي ستكون الحكومة الألمانية مطالبة بدفعها للمستثمرين في دول المنطقة والمصدرين لها، حيث تشير الأرقام إلى أن تعويضات ائتمان الصادرات والاستثمارات في المنطقة العربية التي تقع على عاتق الحكومة الألمانية تصل لحوالي ٢٠ مليار يورو، كما تبلغ التعويضات التي ستتكبدها بسبب انهيار الاستثمارات الألمانية في ليبيا على سبيل المثال حوالي ١,٥ مليار يورو، وتبلغ حوالي ٣,٩ مليار يورو في حالة مصر .

والملاحظ في تأثر مناطق ودول العالم بأحداث الدول العربية أن أكثر الدول تأثراً بهذه الأحداث هي الدول التي ترتبط بعلاقات اقتصادية واسعة مع دول المنطقة. فعلى سبيل المثال تلقى الاقتصاد الأوكراني صدمة كبيرة بسبب الثورات في مصر وليبيا وتونس وسوريا، وذلك لأن هذه الدول تمثل أهم الشركاء التجاريين للاقتصاد الأوكراني في

مجال الصادرات وفي مجال عقود التوريد والمشروعات المشتركة وخاصة سوريا، فقد أدت هذه الثورات إلى إلغاء العديد من الصفقات والمشروعات بين أوكرانيا وهذه الدول، مثل عقود توريد الطائرات لمصر وليبيا، وعقود توريد القمح والتقيب عن النفط، وصيانة الطائرات مع مصر وليبيا. الجدير بالذكر أن التبادل التجاري بين أوكرانيا وسوريا يبلغ حوالي ٢ مليار دولار سنوياً، ناهيك عن تأثر شركات السياحة في أوكرانيا بسبب توقف السياحة الأوكرانية والروسية إلى دول المنطقة بشكل شبه تام .

أيضاً تأثرت اقتصادات الدول التي لها عمالة في دول المنطقة خاصة في ليبيا، مثل الصين والفلبين وباكستان والهند، حيث تأثرت تحويلات العمالة لهذه الدول بشكل واضح، الجدير بالذكر أن هناك أكثر من ١٤٠ ألف صيني يعملون في ليبيا، وحوالي ٣٠ ألف فلبيني، وحوالي ٨٠ ألف عامل بنجلاديشي، وحوالي ١٨ ألف باكستاني، وحوالي ٢٠ ألف هندي، وحوالي ٢٠ ألف تركي، وقد تم إجلاء معظمهم من ليبيا بسبب الأحداث وتوقفت تحويلاتهم لبلدانهم تقريباً. يضاف إلى كل ما سبق من خسائر تكلفة حرب حلف الناتو على ليبيا، حيث تشير الأرقام الأولية إلى أن هذه الحرب تكلف الولايات المتحدة حوالي ٤٠ مليون دولار شهرياً، وتكلف بريطانيا حوالي ١٦٠ مليون دولار شهرياً.

ثالثاً: آثار الثورات العربية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي:

امتدت تأثيرات الأحداث في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا والبحرين لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بسبب ترابط العلاقات التجارية والمالية بين دول المنطقة التي يجمعها كتل اقتصادي واحد، تمثل قمته منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقد كانت أول الآثار التي انتقلت إلى اقتصادات دول مجلس التعاون عبر أسواق الأسهم، حيث تكبدت أسواق دول المجلس بعض الخسائر بسبب تراجع ثقة المستثمرين، وإعادة تقييم الخطط الخاصة بالاكنتابات العامة الأولية، فقد تم تأجيل العديد من هذه الاكنتابات في دول المجلس، ولم تسجل أسواق دول المجلس أية اكنتابات عامة خلال الربع الأول من عام ٢٠١١م، وذلك مقابل ثلاث اكنتابات خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٠م بلغت قيمتها حوالي مليار دولار.

وقد شهدت أسواق الأسهم في دول المجلس تراجعاً في قيمتها السوقية بسبب الأحداث في المنطقة، وبلغت أدنى مستوياتها خلال فبراير ٢٠١١م، وأشارت بيانات صندوق النقد العربي إلى أن أسواق الأسهم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقدت حوالي ١٤٠ مليار

دولار من قيمتها السوقية خلال شهري فبراير ومارس ٢٠١١م، بسبب اتساع نطاق الاضطرابات في الدول العربية. والملاحظ أن التطورات التي شهدتها أسواق الأسهم في معظم دول مجلس التعاون الخليجي تأثرت بعدة عوامل في مقدمتها الأحداث في الدول العربية، والأوضاع في أسواق الأسهم الدولية وأسواق النفط العالمية، ولكن الملاحظ أن هذه الأسواق استعادت تعافيتها مرة أخرى وفي وقت قصير. والجدول رقم (٣) يوضح تطور أهم مؤشرات أسواق المال العالمية والعربية وأسعار النفط (خام برنت) خلال الفترة ٣ ديسمبر ٢٠١٠م – ٣ يونيو ٢٠١١م .

جدول رقم (٣)

تطور أهم مؤشرات أسواق المال العالمية والعربية وأسعار النفط

المؤشر	٣ يونيو ٢٠١١	التغير اليومي	التغير عن يوم ٣ ديسمبر ٢٠١٠م
S&P Global BMI	١٦٧,٧٤	%٠,٤-	%٥,٩
داو جونز	١٢١٥١,٢٦	%٠,٨-	%٦,٨
مؤشر نيكي	٩٤٩٢,٢١	%٠,٧-	٦,٧-
السعودية	٦٦٢٤,٩٥	%١,٧-	٣,٢
الكويت	٦٣٣٨,٧	%٠,٨-	%٧,٧-
مصر EGX30	٥٣٦١,٨٨	%٢,٦-	%٢٠,٤-
EGX70	٦٤٧,٦	%١,٣-	%١١,٦-
أسعار برنت	١١٥,٩٩	%٠,٧	%٢٦,٩

الجدير بالذكر أن تأثر أسواق المال العربية بالأحداث في المنطقة أثر بدوره على أداء المصارف العربية، حيث أشارت التقارير إلى تراجع نشاط البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكان التراجع الرئيسي في رسوم أنشطة الاستثمار المصرفية التي تراجعت بحوالي ٥٨% (وفقاً لبيانات صادرة عن مؤسسة تومسون رويترز) خلال الربع الأول من عام ٢٠١١م، وذلك نزولاً من حوالي ١١٦,٣ مليون دولار تم تحقيقها في نفس الفترة من عام ٢٠١٠م، كما كان التأثير واضحاً أيضاً على صفقات الاندماج والاستحواذ، حيث تراجعت إيرادات المصارف منها بحوالي ٦٦% خلال الربع الأول من عام ٢٠١١م.

وبعد أن تأثرت أسواق الأسهم والمصارف في دول المنطقة بالأحداث بدأت الآثار تنتقل إلى القطاعات الأخرى خاصة قطاع السياحة، حيث تشير الأرقام المبدئية إلى أن المنطقة العربية قد تكبدت خسائر وصلت لحوالي ٣,٥ مليار دولار خلال الربع الأول من عام

٢٠١١م فقط، ارتفعت إلى ٤,٣ مليار في مايو ٢٠١١م، وهي خسائر مباشرة يمكن أن تتضاعف إذا أخذ في الحسبان الخسائر غير المباشرة الناجمة عن تراجع الأنشطة الأخرى المرتبطة بقطاع السياحة. وقد تفاوت تأثير هذا القطاع بين دول المنطقة، حيث كانت الخسائر الأكبر من نصيب كل من مصر وتونس، اللتان يتوجه إليهما حوالي ١٧ مليون سائح سنوياً، أيضاً تأثرت السياحة إلى البحرين وسوريا ولبنان والأردن. والجدول رقم (٤) يوضح تأثير نسبة الإشغال الفندقي في أهم المناطق السياحية بمصر في أعقاب ثورة ٢٥ يناير كمثال لتأثير هذه الأحداث على القطاع السياحي.

جدول رقم (٤)

تأثير ثورة ٢٥ يناير على الإشغال الفندقي في مصر

المدينة/ التاريخ	٢٣ يناير ٢٠١١م	٢ يونيو ٢٠١١م
القاهرة الكبرى	٦٤,٧%	٣٥%
جنوب سيناء	٦١,٣%	٣٨,٧%
البحر الأحمر	٨٠,٧%	٤٤,٩%
الإقصر	٦٤,٢%	١٤,٢%

المصدر: وزارة السياحة المصرية.

وقد كشفت بيانات المنظمة العربية للسياحة عن حجم الخسائر التي تكبدها قطاع السياحة في عدد من الدول العربية والتي يوضحها الجدول رقم (٥).

الجدول رقم (٥)

الخسائر التي تكبدها قطاع السياحة في بعض الدول العربية

خلال الفترة يناير - مايو ٢٠١١م

الدولة	الخسائر بالمليون دولار
مصر	٤٥٠٠
لبنان	٧٥١
تونس	٥٨٥
الأردن	٣٠٤
المغرب	٢٩١
سوريا	٢٠٦
سلطنة عمان	٦٠
اليمن	٤٧
الجزائر	١٤

المصدر: تقرير المنظمة العربية للسياحة.

وعلى الرغم من الخسائر والآثار السلبية التي لحق بالاقتصادات العربية بسبب الاضطرابات، إلا أن هذه الأحداث قد يكون لها بعض الآثار الاقتصادية الايجابية على عدد محدود من الدول العربية، حيث ساهمت هذه الأحداث في ارتفاع أسعار النفط، وهو ما يصب في صالح الدول العربية المصدرة للنفط، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث سيساهم ذلك في تحسن معدلات الإنفاق العام وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وقد أشار معهد التمويل الدولي في هذا الصدد إلى أن الدول العربية المصدرة للنفط التي تتمتع باستقرار سياسي وأمني سوف تحقق معدل نمو يصل لحوالي ١١% في المتوسط عام ٢٠١١م، وسيرتفع المعدل إلى ١١,٥% عام ٢٠١٢م وذلك مقابل معدل نمو متوسط حوالي ٠,٩% عام ٢٠١٠م، كما توقع المعهد أن يتضاعف إجمالي الفائض في المعاملات الخارجية الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي أكثر من مرتين ليصل إلى حوالي ٢٩٢ مليار دولار مقابل ١٢٨ مليار فقط في العام الماضي، وذلك على أساس متوسط سعر يبلغ ١١٥ دولار للبرميل خلال عام ٢٠١١م .

وبجانب تحسن عوائد دول مجلس التعاون الخليجي من صادرات النفط فإن الاضطرابات في الدول العربية أدت إلى تغيير الوجهات السياحية للسياحة العربية البينية التي تمثل ٤٩% من إجمالي السياحة في الدول العربية، فقد زاد اتجاه السياحة العربية والأوروبية نحو الإمارات العربية، خاصة دبي والشارقة والفجيرة ورأس الخيمة، وتشير الأرقام إلى أن عدد السائحين القادمين إلى دبي قد زاد بمعدل يتراوح بين ١٠% - ١٥% خلال الربع الأول من عام ٢٠١١م، وأن نسبة الإشغال الفندقي في الإمارات ارتفعت بمعدل ١٠% عن نفس الفترة من العام السابق لتتجاوز ٩٥%، وذلك بعد أن تحولت الحركة السياحية الواردة من دول مثل ألمانيا وبلجيكا وبريطانيا وروسيا وكذلك من دول المنطقة بنسبة كبيرة من مصر وتونس نحو الإمارات، وقد ارتفعت هذه النسبة بشكل كبير خلال عطلات الصيف وعيد الفطر .

وقد ترتب على ذلك قيام صندوق النقد الدولي برفع توقعاته لمعدل النمو في الناتج المحلي لدبي ليسجل ٢,٨% عام ٢٠١١م مقابل ٠,٥% فقط عام ٢٠١٠م، وهو ما يعني أن الاضطرابات في الدول العربية قد أعادت البريق مرة أخرى لإمارة دبي، وستساعدها على تجاوز تداعيات أزمة الديون التي ضربتها العام الماضي بعد انهيار سوق العقارات. يضاف إلى ما سبق أن الاضطرابات في بعض الدول العربية جعلت دول مجلس التعاون الخليجي وجهة مفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر، وللأموال والودائع التي هربت من

هذه الدول والتي قدرتها بعض الجهات بحوالي ٥٠ مليار دولار، والجدول رقم (٦) يوضح معدلات النمو والتضخم في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الثورات العربية.

الجدول رقم (٦)

معدلات النمو والتضخم في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الثورات العربية

الدولة	معدل النمو %			معدل التضخم %		
	٢٠٠٩	٢٠١٠	*٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١٠	*٢٠١١
السعودية	٠,٦	٣,٧	٧,٥	٥,١	٥,٤	٦
الكويت	٥,٢-	٢	٥,٣	٤	٤,١	٦,١
قطر	٨,٦	١٦,٣	٢٠	٤,٩-	٢,٤-	٤,٢
الإمارات	٣,٢-	٣,٢	٣,٣	٢,٣	٠,٩	٤,٥
البحرين	٣,١	٤,١	٣,١	٢,٨	٢	٣
عمان	١,١	٤,٢	٤,٤	٣,٥	٣,٣	٣,٥

المصدر : صندوق النقد الدولي.

* متوقع.

والملاحظ من هذه البيانات أن معدل النمو في جميع دول المجلس باستثناء البحرين سيتحسن، وأن معدل التضخم سيرتفع في جميع دول المجلس بلا استثناء.

رابعاً: آثار الثورات العربية على الاقتصاد السعودي:

من غير المنطقي القول بأن الاقتصاد السعودي بمعزل عن ما يدور في المنطقة العربية من أحداث وتطورات، وذلك لأن المملكة جزء لا يتجزأ من المنطقة العربية، بل وتعتبر قاطرة النمو لهذه الدول، كما أنها ترتبط مع الدول التي تشهد هذه الثورات بروابط اقتصادية متشعبة وعميقة، تشمل تدفقات التجارة والاستثمارات المتبادلة بينها وبين هذه الدول، ناهيك عن أن الاستقرار في المنطقة يؤثر بشكل أو بآخر على مناخ الاستثمار في المملكة، ومن ثم فهذه الأحداث لها تداعياتها على الاقتصاد السعودي، وهذا لا يعني أن هذه التداعيات سلبية في مجملها .

وأهم الآثار التي يمكن الإشارة إليها في هذا الصدد الآثار التي لحقت بالاستثمارات السعودية في الدول العربية التي شهدت هذه الثورات خاصة مصر وتونس واليمن وسوريا، فقد تأثرت هذه الاستثمارات وتمثلت هذه الآثار فيما يلي:

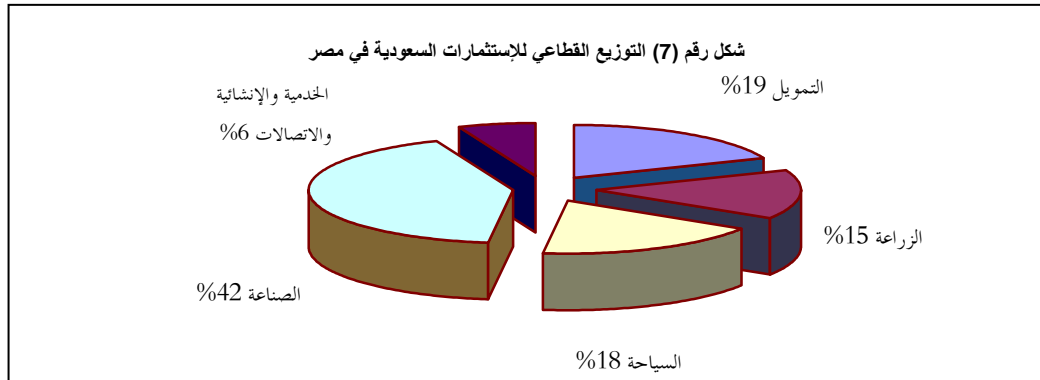
أ. الآثار التي لحقت بالمستثمرين السعوديين في أسواق الأسهم:

حيث قدرت استثمارات السعوديين في البورصة المصرية قبل اندلاع الثورة بحوالي ٧,٥% من إجمالي القيمة السوقية، والتي بلغت حوالي ٨٢ مليار دولار قبل ٢٥ يناير ٢٠١١م، كما بلغت استثمارات صناديق الاستثمار الخليجية بما فيها السعودية في تونس مليارات الدولارات، ومع انهيار أسواق الأسهم في هذه الأسواق تكبد المستثمرون السعوديون خسائر قدرت في البورصة المصرية بحوالي ١,٥ مليار دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠١١م، كما تحملت الاستثمارات في البورصة التونسية خسائر، حيث بلغت الخسائر في سوق الأسهم التونسية حوالي ١٥% خلال نفس الفترة.

الجدير بالذكر أن عودة الاستقرار التدريجي إلى مصر وتونس صاحبها عودة تدريجية للاستثمارات السعودية والخليجية إلى بورصتي مصر وتونس، وتشير المؤشرات إلى أن حصة السعوديين في البورصة المصرية بلغت حوالي ١١% من إجمالي القيمة السوقية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١١م مقابل ٧,٥% قبل اندلاع الثورة .

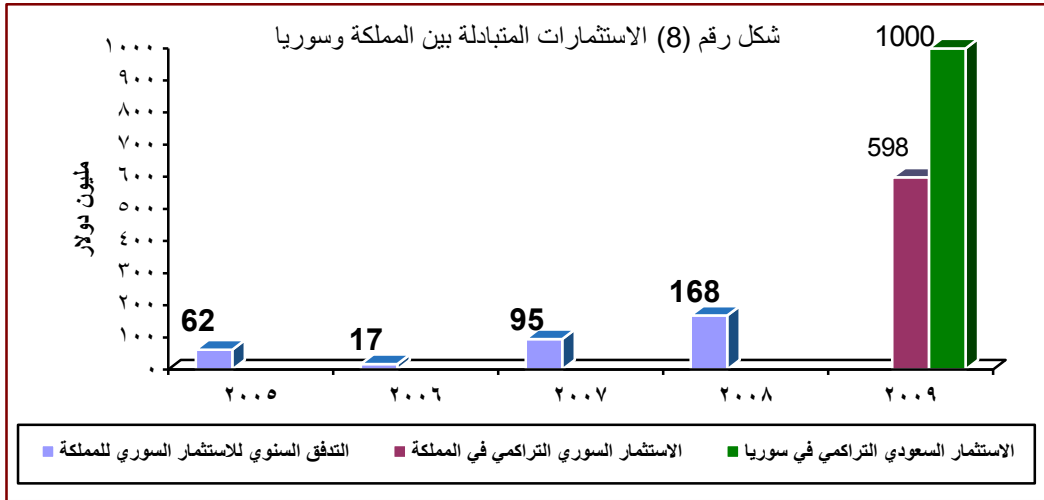
ب. الخسائر التي تعرضت لها الاستثمارات السعودية خارج أسواق الأسهم:

تكبدت الاستثمارات السعودية في الدول العربية التي شهدت هذه الثورات خسائر تشغيلية، وخسائر متمثلة في تراجع قيمة الأصول مثل العقارات والأراضي التي تمتلكها شركات سعودية أو أفراد سعوديين، ففي مصر توقف العمل في معظم المشروعات الاستثمارية السعودية والسعودية المصرية المشتركة طوال فترة عدم الاستقرار، وكان ذلك واضحاً في المشروعات السياحية والفنادق والقطاعات الصناعية المختلفة، وهو ما أدى إلى خسائر تشغيلية يصعب حصرها لهذه الاستثمارات، الجدير بالذكر أن هناك حوالي ٢٥٠٠ شركة ومشروع بها مساهمات سعودية تعمل في مصر، وتحتل الاستثمارات السعودية في مصر المرتبة الأولى بين الاستثمارات العربية بمبلغ يتجاوز ١٠ مليارات دولار، تمثل حوالي ٣٠% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية. والشكل رقم (٧) يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات السعودية خارج البورصة في مصر.



أما في تونس فقد تكبدت الاستثمارات السعودية خسائر تشغيلية بسبب توقفها عن العمل أثناء فترة الاضطرابات، وتبلغ هذه الاستثمارات حوالي ٣٥٠ مليون دينار تونسي مستثمرة في ٤١ مشروعاً في قطاعات السياحة والزراعة والعقارات والصناعة والخدمات المالية والمصرفية، كما يساهم الصندوق السعودي للتنمية في أكثر من ٢٥ مشروعاً في قطاعات الصحة والبنية الأساسية والزراعة .

وفي اليمن حدث تراجع حاد لنشاط الاستثمار السعودي في اليمن، حيث تبلغ الاستثمارات السعودية في اليمن حوالي ٤ مليارات دولار تضم ١٠٩ مشروعاً تتركز في قطاعات السياحة والعقارات، من بينها حوالي ١,٥ مليار دولار في الصناعة والغذاء. أما في سوريا فقد تحملت الاستثمارات السعودية خسائر تشغيلية بسبب حالة الانفلات الأمني وتعطل الإنتاج، وتبلغ الاستثمارات السعودية في سوريا حوالي مليار دولار، وهو ما يوضحه الشكل رقم (٨).



والملاحظ بالنسبة للخسائر التي تحملتها الاستثمارات السعودية في هذه الدول أنها في معظمها خسائر تشغيلية بسبب تعطل الإنتاج، ولكن الأصول الخاصة بهذه الاستثمارات لم تتأثر بسبب عدم وصول أيدي المتظاهرين إليها، وحمائتها من جانب العاملين بها في هذه الدول كما في حالة مصر .

ويمكن القول أن تأثير الثورات على الاستثمارات السعودية في الدول العربية وانعكاس ذلك على الاقتصاد السعودي ما زال محدوداً، وذلك لعدة أسباب أهمها أن الاستثمارات السعودية في هذه الدول هي عبارة عن فوائض مالية لاستثمارات أخرى في الداخل وأنها غير ممولة من المصارف السعودية ولا من المصارف في تلك الدول، ومن ثم فإن الأضرار التي لحقت بها ستكون دائرتها محدودة وضيقة ومنحصرة في الأجل القصير .

ج . خسائر الاستثمارات السعودية بسبب تعديل وإلغاء العقود :

إن الآثار الحقيقية للثورات العربية على الاستثمارات السعودية في الخارج لم تظهر بعد، وذلك لأن هذه الثورات سينجم عنها في الغالب بعض التحولات في السياسات الاقتصادية لهذه الدول العربية، ومنها السياسات الاستثمارية وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ستميل هذه السياسات لتكون أكثر شعبية، وذلك بغض النظر عن تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر أو على مناخ الاستثمار. وقد ظهرت بوادر ذلك في مصر بعد الثورة، حيث لوحظ قيام الحكومة الجديدة بتعديل وإلغاء بعض العقود الخاصة بهذه الاستثمارات، وذلك كما في حالة الحكم ببطان عقد شراء شركة أنوال السعودية لسلسلة محلات عمر أفندي في مصر، وتعديل عقد شراء شركة المملكة السعودية لحوالي ١٠٠ ألف فدان في مشروع توشكي، وصدور حكم قضائي ببطان بعض الصفقات لبيع الأراضي كما في حالة شركة بالم هيلز التي يمتلك فيها عدد من السعوديين استراحات، وكذلك الحكم ببطان عقود بيع عدة شركات في برنامج الخصخصة المصري .

والمرجح أن هذا الأمر قد يتسع في الدول العربية التي تشهد الثورات في ظل سعي الحكومات الجديدة لإرضاء الشعوب، وتصحيح بعض الصفقات والعقود الاستثمارية التي تحوم حولها شبكات الفساد. وهو ما يعني ضرورة وجود آلية فعالة بالتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في المملكة لحماية الاستثمارات السعودية في هذه الدول وإلزام الحكومات الجديدة بها بالالتزام بالعقود التي أبرمتها مع المستثمرين السعوديين، ومساعدة المستثمرين السعوديين الذين يلجئون للتحكيم الدولي لاسترداد حقوقهم في هذا المجال.

كما أن الأمر يتطلب اللجوء من جانب المستثمرين السعوديين في الخارج بصفة عامة وفي الدول العربية بصفة خاصة للتأمين على استثماراتهم ضد المخاطر التي قد تلحق بها بسبب عدم الاستقرار السياسي أو بسبب القيود التي تضعها الدول على الاستثمارات مثل قيود تحويل العملة وتحويل الأرباح ورأس المال، وكذلك ضد مخاطر المصادرة والتأميم، وذلك لأن هذه المخاطر تزايدت بقوة في ظل الثورات العربية وفي ظل انتشار موجات الوطنية الاقتصادية ضد الاستثمارات الأجنبية، وهو ما رفع الطلب من جانب المستثمرين في العالم على هذه النوعية من التأمينات.

وبصفة عامة يمكن القول أن تأثير الاقتصاد السعودي بالثورات في الدول العربية محدود جداً، وذلك باستثناء تسبب هذه الثورات في رفع تكلفة التأمين على الديون ذات الخمس سنوات للمملكة مقارنة بما كانت عليه قبل يناير ٢٠١١م، وهو أمر طال معظم دول

المنطقة وبنسب متفاوتة، كما يمكن القول أن حزمة القرارات الملكية التي صدرت في المملكة بعد عودة خادم الحرمين الشريفين من رحلة العلاج، وحزمة القرارات التي صدرت في مارس ٢٠١١م، وبلغت تكلفتها حوالي ١٣٠ مليار دولار قد ساهمت في إبعاد الاقتصاد السعودي بشكل كبير عن التأثير بهذه الأحداث، وأرست حالة من التفاؤل في الأوساط الاقتصادية أعادت الاستقرار إلى سوق الأسهم، كما أنها استعززت معدلات النمو في الاقتصاد السعودي خلال عام ٢٠١١م، وهو ما يجعلنا نؤكد هنا على أن الاقتصاد السعودي ورغم ما يدور في دول المنطقة من أحداث فإنه يعيش حالة من الاستقرار، وأن جميع التوقعات تبين أن هناك اتجاه سعودي لجميع المؤشرات، حيث ارتفع أسعار النفط ومن ثم تعزيز التوجه نحو زيادة الإنفاق الحكومي، وزيادة فرص النمو القطاعي والعام، خاصة في القطاع العقاري وقطاع المقاولات والإسكان، كما أن أسعار صادرات البتروكيماويات مرشحة للارتفاع خلال الفترة القادمة، خاصة بعد زيادة الطلب العالمي عليها، وفي ظل الأضرار التي لحقت بهذه الصناعة في اليابان بسبب الزلزال الأخير .

ويدعم كل ما سبق التوقعات بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المملكة باعتبارها وجهة استثمارية آمنة ومستقرة يفضلها المستثمرون، ومرشحة لاجتذاب كثير من رؤوس الأموال التي كانت تذهب للدول العربية التي تشهد هذه الأحداث .

خامساً: إطلالة على المستقبل:

إن استشراف مستقبل الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية خلال العشر سنوات القادمة لا يمكن أن يكون منطقياً بدون الوقوف على حقيقة التغيرات الإستراتيجية التي ستحدثها الثورات العربية في التوجهات والسياسات الاقتصادية لدول المنطقة، وذلك لأن هذه الثورات قامت في الأساس بسبب النتائج غير المرضية والمتدنية والمخيبة لأمال وتطلعات الشعوب التي حققتها التوجهات والسياسات الاقتصادية التي تبنتها هذه الدول لأكثر من أربعة عقود من الزمن. ومن ثم فإن هذه الثورات حتماً ستحدث تغييرات في توجهات وسياسات دول المنطقة في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وكلها جوانب ستتأثر وتؤثر في بعضها البعض في الأجل الطويل.

وفي ضوء قراءة أسباب هذه الثورات وما أفرزته من نتائج في الأجل القصير وما يتوقع أن تفرزه في الأجل الطويل يمكن التأكيد على أن عدة عوامل ستحدد ملامح السياسات والتوجهات الاقتصادية لدول المنطقة خلا السنوات القادمة، وأهمها ما يلي:

١- تراجع تبني الحكومات لسياسات الاقتصاد الحر وآليات السوق بشكلها المطلق، والتركيز على البعد الاجتماعي في السياسات الاقتصادية، وهو ما يعني تباطؤ برامج التخصيص أو تجميدها أو حتى الردة عليها، وتوسيع فرص التوظيف في القطاعات الحكومية بعد أن تم وقف التوظيف فيها لمدة طويلة. أي أن نموذج (السوق فقط) سيتراجع لصالح نموذج (الدولة والسوق معاً).

٢- اتساع برامج المظلة الاجتماعية التي تركز على محاربة الفقر والبطالة والأمية، وتوسيع برامج الدعم للفئات غير القادرة، والبحث عن آليات جديدة لتوصيل الدعم لمستحقيه، والعمل على تحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية.

٣- حدوث تغير في طبيعة العلاقة بين الحكومات والقطاع الخاص، وذلك من خلال ممارسة ضغوط على القطاع الخاص ليراعي الجوانب الاجتماعية في قراراته، وذلك لتوفير مزيد من فرص العمل للشباب، والحد من ارتفاع الأسعار من خلال تقليل هوامش الربح، والعودة لتوسيع الدور الرقابي للدولة على نشاطات القطاع الخاص، وربط السياسات المحفزة للقطاع الخاص بمدى مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومات، واللجوء إلى العقوبات ضد سياسات القطاع الخاص التي تثير حفيظة المواطن، ناهيك عن اتخاذ نوعية من القرارات الاقتصادية الشعبوية (التي تحظى برضا المواطنين من المستهلكين وطالبي العمل مثلاً) بغض النظر عن تأثيرها على القطاع الخاص أو على مناخ الاستثمار.

٤- تغير العوامل التي تحكم الأبعاد الاقتصادية للسياسات الخارجية لدول المنطقة، حيث ستكون الأولوية للشركاء الاقتصاديين الذين يساعدون هذه الدول في تحقيق الأمن الغذائي، ويدعمون برامج التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر في دول المنطقة. ومن ثم سيحدث تراجع للعامل السياسي في هذا المجال، وستحدث تغييرات عميقة في توزيع التكتلات الاقتصادية، وتوزيع التحالفات والاتفاقيات الاقتصادية لدول المنطقة في الأجل الطويل. وهذا التوجه إما أن يعيد الزخم للتكامل الاقتصادي العربي ولمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وللتجمعات الاقتصادية في الخليج والمغرب العربي بقوة، أو قد يدخل هذه التكتلات في عمليات فك وإعادة تركيب جديدة من أجل تحقيق المصالح السابق الإشارة إليها، أو قد يطلق رصاصة الرحمة على التكامل الاقتصادي العربي ويدفع بعض دول المنطقة للانضمام لتكتلات اقتصادية خارج المنطقة، وذلك وفق ما تقتضيه المصالح الاقتصادية في الظروف الجديدة.

٥- تغيير سياسات دول المنطقة تجاه المنظمات الاقتصادية الدولية المتخصصة، مثل الصندوق والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، وذلك بعد أن تراجعت ثقة شعوب المنطقة وحكوماتها بشكل كبير في نجاعة سياسات هذه المنظمات لتحسين الأوضاع الاقتصادية لشعوب المنطقة.

٦- تغيير توجهات وسياسات المنظمات الاقتصادية الدولية تجاه دول المنطقة، وذلك في ظل تركيزها على مراعاة الجوانب الاجتماعية في مسيرة التنمية، خاصة ما يتعلق بعدالة توزيع عوائد التنمية، وجودة النمو، ومحاربة البطالة والفقير، والتركيز على الاستثمار في التعليم، وذلك في ظل فشل سياسات التركيز على مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي والمؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الرمزي (التركيز على ما يعرف بمعايير جودة الحياة Quality of life).

٧- اتساع مساحة الشفافية والمساءلة في بيئة الأعمال الاقتصادية، وذلك بما يحد من حجم الفساد الاقتصادي، ويرسي آليات جديدة غير حكومية (شعبية) لمحاربة الفساد، وتقليل تأثيره على الأداء الاقتصادي ومستويات المعيشة.

المصادر:

- ١- تقرير البنك الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، يونيو ٢٠١١م.
- ٢- تقرير البنك المركزي المصري، يوليو ٢٠١١م.
- ٣- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الاقتصاد في ظل الأحداث الحالية، القاهرة، يونيو ٢٠١١م.
- ٤- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، يناير مارس ٢٠١١م.
- ٥- تقارير المنظمة العربية للسياحة.
- ٦- مصادر صحفية وإعلامية مختلفة.